دور الامتيازات التجارية التي منحها السلطان سليمان القانوني لجمهورية البندقية والمملكة الفرنسية في خدمة مصالح الدولة العثمانية (1520-1566م)

The Role of Trade Concessions Granted by Sultan Suleiman the Magnificent for the Republic of Venice and the Kingdom of France in the Service of the Interests of the Ottoman Empire during the Period (1520-1566)

د. كايد كريم حمد الركيبات*

الملخّص

تناولت هذه الدراسة توضيح الدور الذي أسهمت به الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية خلال مدة حكم السلطان سليمان القانوني (1520- 1566م)، لكل من جمهورية البندقية، والمملكة الفرنسية، في خدمة مصالح الدولة العثمانية المتمثلة بتوفير السلع والمنتجات المختلفة للمواطنين في أسواق الدولة، والحفاظ على طرق التجارة البرية، والبحرية، التي كانت تخضع لسيادتها، في مواجهة الاكتشافات الجغرافية الأوروبية، التي هددت المصالح التجارية للدولة العثمانية، وما كان لهذه الامتيازات التجارية من دور مهم في تحقق التطلعات التوسعية للدولة العثمانية، والمحافظة على أمنها الخارجي.

الكلمات الدالة: الامتيازات التجارية، المصالح العثمانية، سليمان القانوني.

Abstract

This study tackles the role played by the trade concessions granted by the Ottoman Empire during the reign of Sultan Sulaiman the Magnificent (1520- 1566) for the Republic of Venice and the Kingdom of France in the service of the interests of the Ottoman Empire, which are represented by the provision of various goods and products to citizens in the state's markets, and the preservation of the land and sea trade routes under their sovereignty in the face of European geographical discoveries that threatened the commercial interests of the Ottoman Empire, together with the important role these trade concessions played in realizing the expansionist ambitions of the Ottoman Empire, and maintaining its external security.

Keywords: Trade Concessions, Ottoman Interests, Suleiman the Magnificent

***باحث أكاديمي. تاريخ استلام البحث 2020/10/27 وتاريخ قبوله 2020/11/27**

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

المقدمة

شكلت الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية عبر تاريخها، محوراً مهماً للدراسات التي طرحت بهذا الخصوص، وتحاول هذه الدراسة بيان الجانب الإيجابي للامتيازات التجارية التي منحها السلطان العثماني سليمان القانوني خلال مدة حكمه (1520– 1566م)، لكل من جمهورية البندقية، والمملكة الفرنسية، ودور هذه الامتيازات التجارية في خدمة مصالح الدولة العثمانية.

وتهدف الدراسة إلى إعادة قراءة مبررات وأسباب منح الدولة العثمانية للامتيازات التجارية في ضوء الأهداف التي تمكنت من تحقيقها نتيجة لذلك، ولتجلية الأهداف التي حققتها الدولة العثمانية من وراء منحها الامتيازات التجارية كان لابد من الإسهاب في السرد التاريخي لمجريات الأحداث لبيان أثر الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي سادت إبان تلك المرحلة الزمنية والتي شكلت المحور الأساسي لاتخاذ القرارات الضرورية المتعلقة بإدارة الدولة العثمانية.

واعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع العربية والمترجمة التي تناولت البحث في هذا الموضوع إضافة إلى العديد من الدراسات الحديثة التي حاولت تفسير أسباب منح الامتيازات التجارية والبحث في نتائجها وانعكاسها على الدولة العثمانية.

مفهوم الامتيازات التجارية

تتطلب عملية تنشيط التجارة بين الدول توافر عدداً من المقومات الأساسية التي يمكن أن تضمن نجاحها، ولتكن هذه المقومات دافعاً يشجع التجار على القيام بأعمالهم التجارية في مختلف المناطق التي يمكن أن يصلوا إليها؛ لتنمية ثرواتهم، لذا فإن كل دولة تحرص على أن ترتبط بعلاقات تجارية مع الدول الأخرى، تعود عليها وعلى أفرادها بالنفع العام.

لذا فإن الامتيازات التجارية تعتبر من الشروط المهمة لتبادل التجارة الدولية، لما يمكن أن تحققه من خدمة لمصالح الدولة في المجالات الصناعية والزراعية وأمن العاملين في هذه النشاطات الاقتصادية[1].

ومصطلح الامتيازات التجارية المتفرع من سياسات التعاون الدولي، وعلاقات الصداقة بين الدول، يقصد به: "الحقوق والامتيازات التي منحها سلاطين الدولة العثمانية للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة، أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجةً لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها"[2]. واستنتج (العريض) من خلال دراسته لموضوع الامتيازات التجارية أن هذا المصطلح يدل على: "مجموعة الحقوق التي تُمنح للدول الأجنبية من قبل دولة أخرى، بناءً على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما"[3]. في

---

[1] العريض، وليد، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (1)، مجلد 24، الجامعة الأردنية، عمان، 1997، ص 145.

[2] صابان، سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص 36.

[3] العريض، **تاريخ الامتيازات**، ص 145.

حين ينقل (رائيسي) تعريفاً لمصطلح الامتيازات التجارية من وجهة نظر قانونية تدل على أنها: "مجموعة من البنود القانونية تُنشئ قواعد تحدد وضع الأجانب في الدولة العثمانية، وتوضح التسهيلات الممنوحة لتجارهم، ودور المشرفين عليهم من مواطنيهم، كالسفراء والقناصل دون أن يكون في أي واحد من تلك البنود إشارة إلى أمور سياسية" [4]، ونحو هذا المفهوم كانت دراسة (الثقفي) أيضاً إذ يعرف الامتيازات التجارية بأنها: "اتفاق أو معاهدة تمنح الدولة العثمانية بمقتضاها امتيازات أو حقوق خارجة عن نطاق القوانين المحلية وذلك لخدمة مصالح الرعايا الفرنسيين في داخل حدود الدولة العثمانية"[5].

ويرى الباحث أن تعريف مصطلح الامتيازات التجارية جاء متأثراً بالنتائج المتأخرة التي نجمت عن الإفراط في منح الامتيازات التجارية، ونتيجةً لما أصاب الدولة العثمانية من ضعف في آخر عهدها، ولم يعكس معنى الامتيازات التجارية الحقيقي، ولا استطاع أن يبين الغاية التي منحت من أجلها هذه الامتيازات، وللوصول إلى هذا المعنى لابد من الإشارة إلى أهمية منح الامتيازات من وجهة نظر الدولة العثمانية المانحة لهذه الامتيازات، وأخذ ذلك بعين الاعتبار، ومن ذلك يمكن تعريف الامتيازات التجارية بأنها: تسهيلات عامة في المجال الاقتصادي بمختلف قطاعاته، التجارية، والزراعية، والصناعية، وفي المجال الاجتماعي، والمجال القانوني، تمنحها الدولة للتجار والرعايا الأجانب، على أراضيها، ومناطق سلطتها البحرية، تحقق لهم الثقة بالدولة من جهة، وتضمن لهم الأمن الشخصي لأنفسهم، والأمن على ممتلكاتهم، أثناء إقامتهم أو خلال تحركاتهم في أقاليم الدولة المختلفة، وتحقق من جهة أخرى مصالح الدولة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية التي تطلعت إلى تحقيقها.

ومن المتوقع أن تكون نظرة كل طرف من الأطراف المتعاقدة سواء كانت الدولة العثمانية أو المملكة الفرنسية أو البنادقة للامتيازات والاتفاقيات التجارية من باب مصالحها المتحققة منها، أما قضية الحكم المبكر على هذه الاتفاقيات، وأنها كانت ترجح كفة طرف على حساب الطرف الآخر فهذه قضية مستبعدة، لكنها ارتبطت بدراسات وأبحاث لاحقة لم تتبناها أي جهة من الجهات في تلك الحقبة الزمنية[6].

---

[4] رائيســـي، إدريس الناصـــر، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن الســـادس عشـــر**، دار الهادي، بيروت، 2007، ص 288. نقلاً عن Mantran, Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle.

[5] الثقفي، يوسف علي رابع، **معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941 هـــ ـــــــ 1535 م**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد (6)، مجلد 6، جامعة أم القرى، 1982، ص 147، 148.

[6] ربابعة، إبراهيم، **شـواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسـلاطينها العظام من خلال اتفاقيتا الامتيازات العثمانية الفرنسـية (عام 942 هـ 1536م/ وعام 1084 هـ 1673م)**، Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Sayı:39 Yıl: 2015/2، ص 96.

الامتيازات التجارية في الدولة العثمانية قبل العام 1520م

كانت الدولة العثمانية معنية بتلبية متطلبات تسـهيل التجارة بينها وبين الدول المعاصـرة لها التي تميزت بنشـاطها التجاري، كجنوه[7]، والبندقية[8]، ومملكة فرنســـا، لِما كانت تتمتع بـه الدولـة العثمـانيـة من موقع جغرافي مهم، سـاعدها على أن تكون صـاحبة السـلطة في منح الامتيازات التجارية، التي كانت تأمل من خلال منحها لهم أن تخدم مصالحها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية.

ولم تكن الدولة العثمانية أول دولة تمنح الامتيازات التجارية في التاريخ، بل إن منح الامتيازات التجارية في عهدها، كان امتداداً لتقاليد المعاهدات السائدة في تاريخها[9]، ومن الامتيازات المبكرة التي منحتها الدولة العثمانية للتجار الأوروبيين، الامتيازات التجارية لجنوه سنة 1352م[10]. كما حصلت البندقية المنافسة التجارية القوية لجنوه، على امتيازات تجارية من الدولة العثمانية سنة 1368م، تضمنت وجود ممثل بندقي في بلاط السلطان مراد الأول (1359–1389م)[11]. وإلى جانب اهتمام الجنويين، والبنادقة، كان يتطلع الأرمن، واليونانيون إلى الحصول على معاملة مماثلة من الدولة العثمانية؛ للدور الذي كانوا يقومون به، المتمثل بممارستهم دور الوسيط والوكيل في تجارة الترانزيت مع التجار العرب[12].

وكانت حاجة الأسطول التجاري الجنوي، والبندقي إلى الامتيازات التجارية من الدولة العثمانية في تلك المرحلة التاريخية، نتيجةً لسيطرة الدولة العثمانية على مضيق الدردنيل[13]، وسيطرتها على شبه جزيرة غاليبولو Gelibolu الواقعة على الجانب الأوروبي من مضيق الدردنيل، حيث تمكنوا من السيطرة على حركة الملاحة البحرية بين بحر

---

(7) جنوه: مدينة تقع في الشـمال الغربي من إيطاليا، على سـاحل البحر الأبيض المتوسـط اشـتهر أهلها بالزراعة، والتجارة، وامتلكت أسـطول بحري كبير، سـاعدها على ان تكون ذات مركز تجاري مهم، يربط أوروبا بشـرق وشـمال البحر الأبيض المتوسـط، انظر: الحميري، محمد بن عبد المنعم (ت900هـ/ 1494م)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، ط(2)، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ص 173.

(8) البندقية: "مدينة تقع شمال شرق ايطاليا، على ساحل البحر الأدرياتيكي، تتكون من عدد كبير من الجزر، ترتبط مع بعضها بالجسور والقناطر، يتم التنقل فيها بواسطة القوارب، وكانت تتمتع بحكم ذاتي، وتسمى جمهورية البندقية، وتعتبر من أهم مرافئ أوروبا التجارية"، انظر: المغلوث، سامي عبدالله، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014، ص 253.

(9) مصطفى، نادية محمد، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، ج(1)، دار البشير، مصر، 2015، ص 214.

(10) إينالجك، خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ط(2)، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2014، ص 210.

(11) دل، شارل، **البندقية جمهورية أرستقراطية**، ترجمة أحمد عزت وتوفيق اسكندر، دار المعارف، مصر، 1947، ص 134، 135.

(12) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط(9)، دار الفارابي، بيروت، 2007، ص 24.

(13) مضيق الدردنيل: "مضيق مائي دولي يربط بحر إيجة ببحر مرمرة، طوله 61 كم، ويفصل بين شاطئ آسيا الصغرى (الجزء الأسيوي من تركيا) وشبه جزيرة غاليبولي في الجانب الأوروبي، ويبلغ طوله 61 كم"، المغلوث، **أطلس الدولة العثمانية**، ص 109.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

مرمرة، وبحر إيجة على إثر الحملة العسكرية التي أرسلها السلطان العثماني أورخان غازي (1326– 1360م) في عام 1352م[14]، بقيادة ابنه سليمان باشا (ت: 1358م) [15].

وبعد نجاح السلطان محمد الثاني (1451–1481م)[16] في فتح القسطنطينية[17] عام 1453م، وفرض السيطرة العثمانية على مضيق البسفور، منع تصدير القمح، والسمك، والزيت إلى إيطاليا؛ لأن هذه المواد تعتبر من المواد الأساسية في تموين إستانبول، وأصبحت سفن البنادقة التي تحتكر نقل هذه المواد تتعرض للتفتيش، مما ولد حالة من العداء بين التجار البنادقة والعثمانيين[18]. الأمر الذي يمكن من خلاله إدراك حقيقة أن السلطان العثماني يولي مصلحة الدولة العثمانية الأهمية والأولوية على أي اتفاقيات، أو علاقات، أو امتيازات تجارية، كانت الدولة قد منحتها للدول الأجنبية، أو رعاياها من التجار المتواجدين في مختلف أقاليم الدولة عندما تتعارض هذه الاتفاقيات، أو العلاقات، أو الامتيازات مع مصالح الدولة العثمانية.

وكان لطبيعة النشاطات التجارية التي يمارسها التجار البنادقة[19] دوراً مهما في تأثيرهم على حكومتهم لتوجه جهودها لإعادة العلاقات مع الدولة العثمانية ـ التي قطعت بعد فتح العثمانيون للقسطنطينية ـ ليتمكنوا من الحصول على امتيازات تجارية، تمنحهم الحق في ممارسة الأنشطة التجارية في الموانئ العثمانية. وخلال العام 1454م

---

[14] كانت هذه الحادثة نتيجة الصراع على العرش داخل الإمبراطورية البيزنطية، بعد موت الإمبراطور البيزنطي أندرونيكوس باليولغوس الثالث (1328–1341) Andronikos III Palaiologos، الذي مات ولم يكن ابنه يوحنا الخامس (1341–1376) John V Palaiologos المرشح لوراثة العرش قد تجاوز التاسعة من عمره، لذا كانت الوصاية على العرش ليوحنا السادس كانتاكوزينوس (John VI Kantakouzenos) الذي بدأ يطمح بالاستيلاء على العرش البيزنطي وإقصاء يوحنا الخامس، مما ولد نزاع بين مؤيديه وبين من يقف إلى جانب الوريث الشرعي يوحنا الخامس الذي استعان أعوانه بالقوات الصربية والبلغارية، فطلب يوحنا السادس كانتاكوزينوس من السلطان أورخان غازي المساعدة لتحقيق هذه الغاية، وصد القوات الصربية والبلغارية، فأرسل السلطان أورخان غازي ابنه سليمان باشا في العام 1352م، على رأس جيش إلى أدرنة لتخفيف ضغط الجيش الصربي والبلغاري المناصر ليوحنا الخامس، وحقق العثمانيون من هذا التدخل مصلحة كبيرة تمثلت بوجودهم العسكري على الأراضي الأوروبية. انظر: كولن، صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، ترجمة منى جمال الدين، دار النيل، القاهرة، 2014، ص 12.

[15] المرجع نفسه، ص 12.

[16] السلطان محمد الثاني: اعتلى عرش الدولة العثمانية في المرة الأولى عام 1444م، بعد أن قرر والده السلطان مراد الثاني الاعتزال، لكنه أعاد لوالده العرش بعد خروجه بقيادة الجيش العثماني الذي توجه لمنطقة (لفارنا) على الساحل الغربي للبحر الأسود في حملة عسكرية ضد الصليبيين، كما كان للصعوبات التي واجهها السلطان محمد الثاني أيضاً عند استلامه الحكم التي تمثلت بالصراعات القوية بين الباشوات في الدولة، وتمرد قوات الانكشارية، دور مهم في إعادة العرش لوالده، وكان لفترة عودة والده إلى الحكم أهمية كبيرة في إكساب السلطان محمد الثاني خبرة أوسع في الحكم، حيث تمكن بعد وفاة والده عام 1445 من تسلم الحكم وقيادة الدولة، واستطاع أن يقيم علاقات صداقة وتعاون مع سلاطين المماليك على حدود دولته، وتمكن من خلال منحه امتيازات تجارية للبنادقة والجنويين إشعال الصراعات بينهم وبين النابوليين والصقليين، انظر: كولن، **سلاطين الدولة العثمانية**، ص 62.

[17] القسطنطينية: هي مدينة استانبول، وتعد من أكبر المدن التركية، تقع على مضيق البسفور في الجزء الأوروبي، كانت عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية (الإمبراطورية البيزنطية) وكانت تعرف باسم بيزنطة، وكانت مقراً للكنيسة الأرثوذكسية (الشرقية)، فتحها المسلمون بقيادة السلطان العثماني محمد الثاني في 1453/5/29م، انظر: المغلوث، **أطلس الدولة العثمانية**، ص 184.

[18] إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 203.

[19] "أنشأت البندقية ستة أساطيل بحرية من طراز واحد كانت تتواجد في البحر الأبيض المتوسط، نهاية القرن الخامس عشر، وعينت لكل منها الموانئ التي يتردد عليها، وكان هدفها من توحيد طراز سفنها تسهيل مهمة قناصلها ووكلائها في موانئ البحر الأبيض المتوسط بما تحتاجه من قطع الغيار التي يمكن أن تحتاجها"، انظر: أباظة، فاروق عثمان، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، ط(2)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص 27.

تمكنت حكومة البندقية من إعادة علاقاتها مع الدولة العثمانية، بعد أن قدمت اعتذاراً عن مشاركة مواطنيها في مقاومة العثمانيين أثناء حصارهم للقسطنطينية، ودفعوا للدولة العثمانية تعويضاً تراوح بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف بندقي[20] وقبلوا بأن يؤدوا رسماً مقداره (2%)، على ما يرد لأسواق الدولة العثمانية من تجارتهم، واعترفوا باختصاص المحاكم الشرعية العثمانية في الحكم بالخصومات التي يمكن أن تقع بين الرعايا العثمانيين والبنادقة[21].

وبعد سيطرة السلطان سليم الأول (1515– 1520م) على بلاد الشام ومصر عام 1517م، طلب من تجار البندقية إقرار الامتيازات التجارية التي كانوا يتمتعون بها في عهد المماليك، ووافق لهم على ذلك في 1517/2/14م[22]، ومن أبرز ما تضمنته هذه الامتيازات ما يلي[23]:

- إن رعايا جمهورية البندقية يعاملون بعدالة واحترام، ولا يجوز لأحد أن يوجه إليهم إهانة، ولهم الحق في البيع والشراء.
- منع التعدي على ممتلكاتهم. ولهم الحق بممارسة كافة العمليات التجارية مع جميع الذين يتفقون معهم، أو يتعاملون معهم بدون قيود.
- للقنصل أن يمارس مهنة التجارة، وهو معفي من دفع الضرائب، وله الحق في أن ينظر في القضايا التي تخص مواطنيه.
- إذا تعرضت أي سفينة من سفن البندقية للقرصنة، وعُرضت للبيع في الموانئ المصرية، فيمنع التقدم لشرائها، والواجب إطلاق سراح السفينة وتحرير طاقمها.

واستمرار منح السلطان سليم الأول الامتيازات للتجار البنادقة وفقاً للاتفاقية التي أقرهم عليها أدى إلى تحقيق وظائف مهمة لسياسة الدولة العثمانية: فأول هذه الوظائف كان تعزيز الثقة بالقوة الجديدة التي أصبحت تسيطر على شرق البحر الأبيض المتوسط، والموانئ المصرية الواقعة في جنوبه. وثاني هذه الوظائف الحفاظ على ديمومة النقل التجاري التي كانت تمر عبر الأراضي المصرية للحفاظ على الإيرادات المالية التي كانت تتحقق للدولة نتيجة لذلك النشاط الاقتصادي. وثالث هذه الوظائف كان الحفاظ على مصدر العيش الأساسي للقبائل المستفيدة من تأمين حركة القوافل وإمدادها بالجمال والدواب اللازمة لنقل البضائع من خليج السويس (القلزم) إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي ساعد في استقرار الأمن وعدم انزعاج الأهلين من الحكم الجديد للمنطقة والمتمثل بالدولة العثمانية.

---

[20] البندقي: هي العملة التي يتم تداولها في المبادلات التجارية في جمهورية البندقية، وهي مسكوكة من نسبة مقدرة من الذهب، تزن 3.4909 غرام، وتعرف باسم دوكات Ducat نسبة إلى دوك Doge، انظر: أباظة، **أثر تحول التجارة**، ص 30.

[21] دل، **البندقية**، ص 136، 137.

[22] رائيسي، **العلاقات العثمانية**، ص 280،281.

[23] حول نص معاهدة الامتيازات التجارية بين الدولة العثمانية وجمهورية البندقية، انظر: رائيسي، **العلاقات العثمانية**، ص 290، 295.

الامتيازات التجارية في عهد سليمان القانوني (1520– 1566م)

أثرت الطموحات العسكرية التي كان يتطلع إليها السلطان سليمان القانوني[24] في قضية منحه الامتيازات التجارية لكل من جمهورية البندقية، والمملكة الفرنسية، فكان أول تعامل للسلطان سليمان القانوني مع الامتيازات التجارية، من خلال موافقته على تجديد معاهدة الامتيازات التجارية، الممنوحة لتجار ورعايا جمهورية البندقية، التي سبق أن أقرها لهم السلطان سليم الأول في 1517/2/14م، وكان تجديد هذه المعاهدة في 1521/12/11م[25]، مع إدخال بعض التعديلات على بنودها.

إذ تضمنت المعاهدة مايلي[26]:

- حرية التجارة للتجار البنادقة في أنحاء الدولة العثمانية.
- ضمان أمن التجار وسلامتهم.
- تحديد مدة إقامة القنصل في إستانبول، ووجوب تبديله مرة كل ثلاث سنوات.
- عدم جواز سجن السفير البندقي إذا ترتب عليه ديون تجارية.
- عدم جواز تنقل التجار البنادقة في أنحاء الإمبراطورية العثمانية دون إذن مسبق من السفير البندقي.
- إعفاء التجار البنادقة من ضريبة الجزية.
- عدم وضع عوائق أمام تجارة البنادقة مع دول شمال أفريقيا.
- تحرير الأسرى من البنادقة.
- وجوب مثول المترجمين أمام المحاكم لحضور المرافعات في القضايا التي تقام ضد رعايا البندقية.
- عدم تفتيش مراكب البندقية المتجهة إلى القسطنطينية والخارجة منها إلا في الدردنيل وفي العاصمة اسطنبول.
- تبادل تسليم القتلة والمجرمين بين الدولتين.

---

[24] السلطان سليمان القانوني (1520–1566م) هو ابن السلطان سليم الأول، ورث العرش العثماني في العام 1520م، وكان عمره 26 عاماً، واستمر حكمه 46 عاماً، وكانت وفاته في 1566م، ولقب بالغازي لأنه اشترك في ثلاث عشرة حملة عسكرية كبيرة، ولقب بالقانوني، لأنه أمر بتدوين القوانين التي وضعت في عهده وعهد السلاطين الذين سبقوه مثل السلطان محمد الفاتح، وبايزيد الثاني (1481–1512م)، والسلطان سليم الأول، وحررت هذه القوانين في ثلاث مجلدات وأمر بتطبيقها على الجميع بعدالة، انظر: كوندرز، أحمد آق، وأوزترك، سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إستانبول، 2008، ص 236، 242.

[25] أمجان، فريدون، **سـليمان القانوني سـلطان البرين والبحرين**، ط(2)، ترجمة جمال فاروق، وأحمد كمال، دار النيل، (د.م)، 2015، ص 44، 45.

[26] للمزيد عن بنود الامتيازات التجارية التي وافق على تجديدها السـلطان سـليمان القانوني لتجار ورعايا البندقية، انظر: الصـباغ، ليلى، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، (ج1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989، ص 94، 95.

- التزام البندقية دفع جزية سنوية مقدارها عشرة آلاف بندقي لقاء احتلالها جزيرة قبرص، ومبلغ خمسمائة بندقي لقاء احتلال جزيرة زانطة[27].

وكانت المملكة الفرنسية هي الجهة الثانية التي منحها السلطان سليمان القانوني امتيازات تجارية في 1536/2/18م، وتمكن السفير الفرنسي جان دي لافروه Jean de la Forest إلى جانب توقيعه على الامتيازات التجارية، الحصول على معونة عسكرية، ومالية من الدولة العثمانية[28]، وتضمنت الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية للمملكة الفرنسية المميزات التالية[29]:

- حرية التنقل والملاحة في السفن المسلحة أو غير المسلحة لرعايا الدولتين، في موانئ البلدين.
- حق التجارة والمتاجرة لرعايا الدولتين في أراضي كل منهما.
- حق التمثيل القنصلي.
- حق القنصل الفرنسي النظر في القضايا المدنية والجزائية التي يكون أطرافها من رعايا الملك الفرنسي.
- بمجرد التوقيع على هذه الامتيازات يتم إخراج الرعايا من كلا الدولتين أو التابعين لها من حالة الاسترقاق إلى الحرية، ولا يجوز استخدام أسراء الحرب بصفة أرقاء.
- للبابا وملك انجلترا[30] وملك إيقوسيا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة[31] في حالة رغبتهم، شريطة أن يبلغوا تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان، ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية أشهر.
- حق الراية، والذي يمكن من خلاله السماح للتجار الأوروبيين المتاجرة في الدولة العثمانية تحت العلم الفرنسي.

---

[27] زانطة: "جزيرة صغيرة تقع إلى الغرب من الجزء السفلي من اليونان بالقرب من مدخل خليج كورنتوس" انظر: المحامي، محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص 202، 203.

[28] لامب، هارولد، **سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم**، ترجمة شكري محمود، شركة النبراس للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت)، ص 198.

[29] حول نص معاهدة الامتيازات التجارية بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية، انظر: المحامي، **تاريخ الدولة العلية**، ص 224، 229؛ La Jonquière, A, Vicomte de, **Histoire de l'Empire Ottoman**, depuis les origines jusqu'à nos jours, Hachette, Paris, 1914, p 172, 174.

[30] كانت رغبة السلطان سليمان القانوني من شمول انجلترا بهذه الامتيازات إيجاد حلفاء له في أوروبا، سيما وأنهم على علاقات عداء مع إسبانيا، التي تعتبر عدواً مشتركاً لهما، في حين كانت مشاريع انجلترا تهدف إلى إيجاد طريق تجاري خارج سيطرة الدولة العثمانية، وكان هذا الطريق يبتدئ من مضيق هرمز إلى إيران، ويعبر عبر أراضي أذربيجان، وصولاً إلى موسكو، ودخول أوروبا من الشرق، وفي مواجهة هذه المسعى، أرسلت الدولة العثمانية وفداً لشاه إيران في العام 1562م، يطلب منه عرقلة هذه الخطة، وانتهى التفكير بهذا الخيار بالنسبة للإنجليز نهائياً بعد إخضاع العثمانيين لأراضي كل من أذربيجان وشيروان لسلطتهم سنة 1578م، وأخيراً تمكن الإنجليز من الحصول على امتيازات من الدولة العثمانية عام 1580م، إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 216.

[31] كانت سياسة السلطان سليمان القانوني تقوم على منح الامتيازات وعقد الهدن، والابتعاد عن عقد المعاهدات، وذلك ليكون متحرراً من أي قيود تلزمه الوفاء ببنودها، انظر: بيهم، محمد جميل، **فلسفة التاريخ العثماني**، دار صادر، بيروت، 1925، ص 292.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

المصالح العثمانية من منح الامتيازات التجارية

تعددت المصالح الاقتصادية والعسكرية للدولة العثمانية التي تطلبت منها الدخول في علاقات دبلوماسية، وتجارية مع جمهورية البندقية، والمملكة الفرنسية، يمكن أن تسهم في خدمة هذه المصالح، لذا استخدمت أسلوب منح الامتيازات التجارية؛ لتحقيق مصالحها المهمة، والمتمثلة في الآتي:

أولاً: الحفاظ على خطوط التجارة عبر أقاليم الدولة العثمانية

أدى الاتساع الجغرافي للدولة العثمانية، خلال حكم السلطان سليمان القانوني (1520 – 1566م)، واتساع حدود الدولة الجغرافية، وسيطرتها على الملاحة في البحر الأحمر، وعلى الطرق البرية المؤدية إلى البحر الأبيض المتوسط، وكل من مضيق الدردنيل، ومضيق البسفور، وتحكمها في حركة الملاحة في البحر الأسود، وبحر مرمرة، وبحر إيجة إلى اهتمام الدول الأوروبية، التي كانت تتطلع للحصول على امتيازات تجارية لتنشيط حركتها التجارية، مثل جنوه، والبندقية، وفرنسا، لعدم قدرتها على تسيير أسطولها البحري عبر المحيط الأطلسي والهندي بسبب منافستها القوية من قبل الأسطول البحري الإسباني، والأسطول البحري البرتغالي[32]، ومما حفز هذه الدول على طلب الامتيازات التجارية ما كانت تتمتع به أقاليم الدولة العثمانية من تطور في الحركة الاقتصادية، وما تنعم به مختلف فئات المجتمع من الأمن والتسامح والتعددية الدينية والثقافية، فالدولة العثمانية كانت تتكون من: الترك، والعرب، والفرس، والأوروبيين، والمسلمين سنة وشيعة، والأرمن، والأرثوذكس، والكاثوليك، يعيشون فيها حياة مستقرة [33].

وعلى صعيد التبادل التجاري الداخلي في الدولة العثمانية، كانت الحركة التجارية تقوم على تبادل منتجات الأقاليم الشمالية، من خشب البناء، والحديد، والأدوات الحديدية، والحرير، والبسط، والسجاد، والأفيون، والفواكه المجففة، والجلود، والشمع، والقطران، مع كل من سوريا ومصر، وكانت مصر وسوريا تبادلها منتجاتها من التوابل، والنيلة، والكتان، والأرز، والسكر، والصابون السوري [34].

وعلى صعيد التبادل التجاري الخارجي فقد كانت منطقة البحر الأبيض المتوسط ميداناً للتنافس بين التجار الجنويين والبنادقة، وفيما بعد الفرنسيين والهولنديين والإنجليز[35]، أما أهم المواد التي كان يتعامل معها التجار في الدولة العثمانية خلال عملية التبادل التجاري مع التجار الأوروبيين: فهي الصوف، والقطن، والخيوط، والأقمشة القطنية، والبسط من الأناضول[36]، والتوابل، والحرير، وخلاصة العطور، والأدوية، من حلب والشام[37]. وكان

---

[32] رائيسي، **العلاقات العثمانية**، ص 256.

[33] مانتران، **الإمبراطورية في عظمتها**، ص 316.

[34] Quataert, Donald, **The Ottoman Empire 1700-1922**, Cambridge UP, 2000, p 5, 6.

[35] أوغلي، أكمل الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إستانبول، 1999، ص 687.

[36] الأناضول: تشكل جغرافيا شبه الجزيرة المستطيلة على امتداد الغرب من قارة آسيا، وهي في الوقت الحاضر القسم الآسيوي من تركيا، وكانت سابقاً تطلق على الأراضي المجاورة لبحر إيجة، انظر: صابان، **المعجم الموسوعي**، ص 39.

[37] إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 215.

الأوروبيين يصدرون إلى الدولة العثمانية: نسيج الكتان[38]، والأجواخ، وحرير البندقية، والساتان، والورق، والأواني الزجاجية، والمرايا[39]. وكانت عملية التبادل التجاري تتم بشكل واسع في أسواق: حلب، والقاهرة، واستانبول، وبورصة[40]، وفي الوقت ذاته نشطت الحركة التجارية في البحر الأحمر، فكانت تصل إلى ميناء جدة الواقع على الجهة الشرقية من البحر الأحمر في كل سنة عشرون سفينة محملة بالتوابل، تُنقل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط، التي كانت هدفاً للتجار البنادقة، والجنويين في مبادلاتهم التجارية، للبضائع القادمة من الهند وجنوب شرق آسيا، والمتجهة إلى موانئ جنوه، والبندقية في أوروبا، أو المتجهة من أوروبا إلى تلك المناطق[41].

ومن أبرز الموانئ البحرية التي تخدم عملية التبادل التجاري والواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط: الإسكندرونة، وطرسوس، والسويدية، واللاذقية، وطرابلس، وبيروت، وصيدا، وصور، وحيفا، ويافا[42]، إضافة إلى الموانئ المصرية في الإسكندرية والسويس، والاستفادة من حركة النقل البحري عبر نهر النيل، إلى جانب ما حققته الدولة العثمانية من مكاسب كبيرة نتيجة سيطرتها على طرفي سواحل البحر الأحمر بعد فتح اليمن، والحد من الخطر البرتغالي في هذه المنطقة، واستطاعت استعادة طريق التوابل القديم، فكانت خلال الأعوام بين (1554 – 1564م)، تشحن كميات كبيرة من التوابل تتراوح بين ألفين إلى أربعة آلاف طن من ميناء سواكن[43]، وميناء جدة على البحر الأحمر، وتوصيلها إلى ميناء السويس، ثم تنقل براً إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم تحمل على السفن وتنقل إلى الموانئ الأوروبية[44].

تمكنت الدولة العثمانية من السيطرة على الموانئ البحرية، ومن جانب آخر تمكنت من السيطرة على خطوط التجارة البرية المؤدية إلى هذه الموانئ وهي:

1- طريق الهلال الخصيب: وهو الطريق البري الذي يصل مراكز التجمع على السواحل الشامية، إلى سواحل الخليج العربي، عبر بلاد الشام والعراق، ويتم نقل البضائع من السواحل الشامية إلى جنوه، والبندقية التي تقوم بدورها بتوزيعها على باقي أنحاء أوروبا، أما البضائع الأوروبية التي تصل عبر هذا الطريق إلى سواحل الخليج العربي، فيتم نقلها عبر الخليج العربي، بواسطة السفن إلى الهند، وجنوب شرق آسيا.

---

[38] كلو، آندريه، **غازي الغزاة سليمان القانوني**، ترجمة محمد الرزقي، دار التركي للنشر، تونس، 1991، ص 267.

[39] إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 214.

[40] بورصة: مدينة تركية تقع في غرب شمال البلاد، وكانت العاصمة للدولة العثمانية خلال الأعوام (1326- 1402م)، انظر: أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 649.

[41] إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 199.

[42] سرهنك، إسماعيل، **حقائق الأخبار عن دول البحار**، (د.ن)، بولاق، 1894، ص 477، 481.

[43] سواكن: مدينة فيها ميناء بحري على الساحل الغربي للبحر الأحمر – تقع في السودان – تشتهر بالتجارة، وكانت أهم ميناء لنقل العبيد والعاج من أفريقيا، انظر: الحميري، **الروض المعطار**، ص 332.

[44] نيقولاي، إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516- 1574**، ترجمة يوسف عطاالله، دار الفارابي، بيروت، 1988، ص 173، 174.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

2- طريق السويس: وهو الطريق البري الذي يصل بين ميناء السويس على ساحل البحر الأحمر إلى الموانئ المصرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الطريق الفرعي الذي يمتد على طول امتداد نهر النيل.

3- طريق الحرير: يبدأ هذا الطريق من جهة الغرب بسواحل البحر الأبيض المتوسط، ويتجه شرقاً مروراً ببغداد، ثم نيسابور، ومرو، وبخارى، وصولاً إلى سمرقند، حيث يتفرع إلى طريقين: أحدهما يستمر متجهاً إلى الشرق قاصداً الصين، ويتجه الآخر شمالاً، وصولاً إلى خوارزم[45].

ونتيجة تأثر الدولة العثمانية من اكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح[46] الذي هدّد بتحويل خط التجارة من البحر الأبيض المتوسط، إلى المحيطين الأطلسي، والهندي، سعت الدولة العثمانية إلى إقامة علاقات تجارية[47] مع الجنويين، والبنادقة، وفيما بعد أقامت مثل هذه العلاقات التجارية مع الهولنديين والفرنسيين والانجليز[48] من خلال منحهم امتيازات تجارية يمكن أن تسهم في تنشيط حركة التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط؛ لخدمة الحركة التجارية في أقاليم الدولة، إضافة إلى تعزيز علاقاتها التجارية مع المراكز التجارية الواقعة على المحيط الهندي، وتلك الواقعة في جنوب شرق آسيا، وفي شرق أفريقيا، حيث أتاحت هذه العلاقات التجارية الفرصة لبعض الجاليات الأوروبية الاستقرار داخل ولايات الدولة العثمانية[49].

ثانياً: توفير السلع والمواد الأساسية لمواطني الدولة بأسعار منخفضة

اعتمد الاقتصاد العثماني بشكل كبير على الزراعة، ولاقت الصناعات الحرفية اليدوية العثمانية منافسة في آسيا، ومن ثم في أوروبا، ومع ذلك استطاع الاقتصاد العثماني تحقيق نتائج ايجابية أسهمت في رفع مستوى معيشة المواطنين في الدولة[50]، وقد زادت الأراضي المزروعة في عهد السلطان سليمان القانوني، من خلال استصلاح مساحات جديدة من الأراضي غير المزروعة والتي كانت متروكة، واقتصرت الاستفادة منها على استخدامها كمراعي، حتى وصلت إلى أقصى ما يمكن أن تسمح به إمكانيات الإصلاح الزراعي في ذلك الوقت، وبذلك زاد ريعها، وارتفعت قيمتها نتيجة هذا التطور[51]. كما أسهم تطبيق نظام الإقطاع الحربي الذي اتبعته الدولة العثمانية،

---

[45] الزوكة، محمد خميس، **جغرافية العالم الإسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 31، 32.

[46] رأس الرجاء الصالح: منطقة على الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا، أطلق عليه هذا الاسم ملك البرتغال يوحنا الثاني (1481- 1495م)، بعد أن وصـــل له البحار البرتغالي بارتلميو دياز Bartholomew Diaz في ســـنة 1487م، وأدت هذه الخطوة إلى تحقيق نجاح فاســـكو دا جاما Vasco da Game حين تمكن سنة 1497 من الوصول إلى الساحل الشرقي لأفريقيا ووصوله إلى موزمبيق، ومواصلة رحلته إلى الهند، التي انطلقت عام 1497م وعادت إلى لشبونة عام 1499م، انظر: أباظة، **أثر تحول التجارة**، ص 39، 42.

[47] مصطفى، **العلاقات الدولية**، ص 215.

[48] أوغلي، الدولة العثمانية، ص 686.

[49] علي، صلاح احمد هريدي، **الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية 923- 1213هـ/ 1517- 1798م**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 24.

[50] كواترت، دونالد، **الدولة العثمانية 1700- 1922**، ترجمة أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 207، 208.

[51] إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 176.

في توسيع رقعة الأراضي الزراعية، ووفر للدولة أعداداً كبيرة من الفرسان، دون أن تتحمل الدولة أي نفقات مالية في تجهيزهم عند الحاجة إليهم في المعارك الحربية[52].

وكانت المنتجات الزراعية مثل الأرز، والزيتون، والسمسم، والكمثري، والزبيب، والتفاح، والكستناء، وقصب السكر، والقطن، والتوت، وصناعة منتجات الألبان، كالجبن، والزبدة[53]، التي ينتجها القطاع الزراعي في الدولة يستهلك محلياً، وكان من الصعب تصدير الفائض من الحبوب والثمار الموسمية، لأنها تعتبر من المواد التموينية الإستراتيجية، ولارتفاع كلفة نقلها من المناطق الزراعية في الأرياف البعيدة عن الموانئ وطرق التجارة البرية، في حين كان النشاط التجاري بشكل عام يتجه للتجارة بالأقمشة، والسلع الخفيفة، والمنسوجات، والتوابل[54].

لذا سعت الدولة العثمانية من خلال منحها الامتيازات التجارية إلى تنشيط حركة التبادل التجاري التي أسهمت في توفير حاجات سكان الدولة من المواد الاستهلاكية، الضرورية والكمالية[55]، وكان الرأي السياسي في الدولة العثمانية يميل إلى تشجيع عملية استيراد السلع الجاهزة، لتلبية احتياجات السوق المحلي، وزيادة واردات خزينة الدولة من الرسوم والضرائب الناتجة عن هذا النشاط التجاري، فأصبحت الدولة سوقاً مفتوحاً أمام التجارة الأوروبية التي كان أبرز الفاعلين فيها التجار البنادقة، والفرنسيين، ومع ذلك لم يتأثر الإنتاج الحرفي بشكل كبير لأفراد الدولة العثمانية[56].

ونظراً لحاجة أقاليم الدولة العثمانية إلى وجود استثمارات صناعية كبيرة، تكون قادرة على استخراج المعادن الطبيعية المتوفرة في مختلف أقاليم الدولة[57]، كالرصاص، والحديد، والفضة التي يمكن استخراجها بكميات كبيرة من المناجم الموجودة في البوسنة، وصربيا، وبلغاريا، واستخراج النحاس، والشبة من مناجم الأناضول[58]، لجأت الدولة العثمانية لمنح الامتيازات التجارية، ومثالاً على ذلك تضمنت الامتيازات التجارية مع البندقية حق احتكار استخراج مادة الشبة ـ التي تستخدم لتثبيت الألوان على المنسوجات الصوفية والقطنية، وتدخل في صناعة الورق ـ مقابل دفع 25 ألف بندقي تدفعها للدولة العثمانية[59].

ومن المصالح التي حققتها الدولة العثمانية من خلال منحها الامتيازات التجارية، توفير السلع في الأسواق وتنشيط الحركة الاقتصادية، إلى جانب استيفاء الدولة رسوم جمركية من التجار الأجانب لقاء ما يُدخلونه إلى أسواق الدولة من بضائع، أسهم في رفد خزينة الدولة بإيرادات مالية، وهذا في حد ذاته هدف اقتصادي مهم ومشروع

---

[52] مصطفى، أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط(2)، دار الشروق، بيروت، 1986، ص 119.

[53] فينشتاين، جيل، الإمبراطورية في عظمتها (القرن السادس عشر)، عند: مانتران، روبير (محرر)، **تاريخ الدولة العثمانية**، (ج1)، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 322، 324.

[54] كواترت، **الدولة العثمانية**، ص 226.

[55] رائيسي، **العلاقات العثمانية**، ص 333؛ كلو، **غازي الغزاة**، ص267.

[56] إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 217.

[57] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية**، ص 21.

[58] مانتران، **الإمبراطورية في عظمتها**، ص 326.

[59] إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 210، 214.

للدولة[60]، فعلى سبيل المثال بلغت موجودات خزينة الدولة العثمانية في عام 1553 من هذا النشاط التجاري 12,200,000 دوقية ذهبية، منها 1,000,000 دوقية ذهبية من الجزية، ومنها 800,000 دوقية ذهبية من ضريبة الأراضي، 1,200,000 دوقية ذهبية من التجارة والعوائد الأخرى[61].

ومن هنا يتبين لنا أن السياسات الاقتصادية العثمانية قائمة على فتح موانئها، وخطوط تجارة الترانزيت عبر أراضيها، والسماح بتوريد مختلف المنتجات، والسلع الزراعية، والصناعية، مقابل استيفاء الضرائب ورسوم الاستيراد عليها لصالح مالية الدولة، وفي الوقت ذاته كانت تفرض رسوم مالية على الصادرات، لمنع تسريب المنتجات الأساسية من الأسواق، وخصوصاً المواد الغذائية، وهذه السياسات شكلت حماية كبيرة للأسواق الداخلية في مختلف أقاليم الدولة، ومنعت ظهور الاحتكارات، وكانت نتائجها الاقتصادية المتمثلة في توفير السلع والمنتجات للمواطنين بشكل دائم ايجابية خلال ذلك الوقت[62].

ثالثاً: ضمان حياد الدول الأجنبية خلال حروب الدولة

واجهت الدولة العثمانية خطر القرصنة البحرية على سفنها في البحر الأبيض المتوسط، التي كان يمارسها فرسان القديس يوحنا[63] ضدها في جزيرة رودس[64]، حيث كان تواجدهم في تلك الجزيرة يشكل مصدر تهديد وخطر على النشاط التجاري البحري بين مصر والشام وإستانبول، ويؤثر أيضاً على حركة نقل الحجاج المسلمين في الدولة العثمانية. إضافة إلى تواجد الأمير مراد ابن الأمير جم[65] في الجزيرة إذ كان وجوده فيها يشكل تهديداً

---

[60] كلو، **غازي الغزاة**، ص 267.

[61] شوجر، بيتر، **أوروبا العثمانية 1354- 1804**، ترجمة: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998، ص 102.

[62] Issawi Charles, **An Economic History of the Middle East and North Africa**, Columbia University Press, New York, 1982, p 17.

[63] فرســان القديس يوحنا: بدأت هذه المؤســسـة منظمة خيرية، تســتقر في مدينة القدس قبل بدء الحروب الصــليبية، وكانت مهمتها مســاعدة المحتاجين، وخصــوصــاً الحجاج المســيحيين الذين يزورون فلســطين، وعندما بدأت الحروب الصــليبية تحولت هذه المنظمة الخيرية إلى منظمة عسكرية، تعنى بالجرحى في المعارك الحربية، وبعد انتصـار صـلاح الدين على الصـليبيين في معركة حطين، طرد فرسـان القديس يوحنا إلى عكا، وبقوا فيها إلى عام 1291م، حيث طردوا من عكا أيضــاً ونقلوا مركزهم إلى جزيرة رودس، وأســسـوا فيها مملكة مسـيحية تحت رعاية البابا، وحماية الملوك المسـيحيين، وبقوا إلى أن طردهم السـلطان سـليمان القانوني منها سـنة 1522م، انظر: الباروني، عمر محمد، **الأسـبان وفرسـان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952، ص 75، 77.

[64] رودس (Rhodes): جزيرة يونانية تقع في البحر الأبيض المتوســـط، بالقرب من الســـاحل الجنوبي لتركيا وتبعد عنه حوالي 18 كم، انظر: المغلوث، **أطلس الدولة العثمانية**، ص 265.

[65] الأمير جم (1459-1495م): هو الأخ الأصـغر للسـلطان العثماني بايزيد الثاني، وكان ينافسـه على العرش، وقد دخل جم إلى مدينة بورصـة والتي تعتبر من أكبر المدن التركية التي كانت عاصـــمة الدولة العثمانية (1326- 1402)، واســـتولى على المناطق المجاورة لها وعين الوزراء والقادة، وضـرب النقود باسـمه، وأرسـل إلى أخيه بايزيد الثاني يعرض عليه الصـلح بأن يحكم هو ولايات آسـيا العثمانية، ويحكم بايزيد الثاني الولايات الأوروبية، ورفض بايزيد الثاني هذا العرض، وأرسـل له جيشـاً لملاقاته، واسـتطاع هذا الجيش أن يلحق الهزيمة بالأمير جم، في معركة (أيكيشـهر) سـنة 1481م، ولجأ الأمير جم إلى سـلطان المماليك في مصـر، ثم عاد إلى ليحارب أخاه لكنه هزم مرة أخرى وهرب إلى جزيرة رودس، وغدا أداة تهديد بيد فرسان القديس يوحنا على الدولة العثمانية، إلى أن توفي سنة 900 هـ/ 1495م، انظر: المغلوث، **أطلس الدولة العثمانية**، ص 277.

أمنياً للسلطان العثماني، وخصوصاً بعد إعلان فرسان القديس يوحنا أن الأمير مراد ابن الأمير جم وريثاً لعرش الدولة العثمانية، بغرض زيادة الفتنة الداخلية التي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الدولة العثمانية من الداخل[66].

فعزم السلطان سليمان القانوني السيطرة على جزيرة رودس، وإخضاعها لسلطته، من خلال قيامة بحملة عسكرية يستأصل بها خطر فرسان القديس يوحنا، وكان يتطلب نجاح حملته هذه ضمان حياد الأسطول البحري للبندقية، وعدم تدخلها العسكري لدعم فرسان القديس يوحنا وسكان الجزيرة، واستطاع أن يحقق ذلك من خلال تجديد الامتيازات التجارية معها في 1521/12/11م[67]، إذ أنه بعد حصار الجزيرة من قبل القوات العثمانية استسلم فرسان القديس يوحنا في 1522/1/20م، ونتج عن هذه الحملة السيطرة الكاملة على جزيرة رودس، وإطلاق سراح ستة آلاف أسير مسلم كانوا محتجزين في جزيرة رودس، كان قد تم اعتقالهم وسبيهم خلال عمليات القرصنة التي قام بها فرسان القديس يوحنا على السفن العثمانية في وقت سابق، وأصدر السلطان سليمان القانوني فرمان[68] يقضي بإعفاء السكان في جزيرة رودس من دفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وتم توطين الجزيرة بعدد من الأتراك الذين قدِموا من الأناضول[69].

فكان لمنح الامتيازات التجارية لتجار البندقية، أهمية في تحقيق نتائج عسكرية إستراتيجية جعلت ميزان القوة لصالح الدولة العثمانية في السيطرة على جزيرة رودس[70]. وعلى الرغم من ذلك لم تمنع الامتيازات التجارية التي منحها السلطان سليمان القانوني لجمهورية البندقية من مواجهتها في معركة (بريفيزا) سنة 1537م، بعد هجومه على الجزر التابعة للبندقية، واستغاثة البنادقة بالبابا بولس الثالث (1534–1549) Pope Paul III، والملك شارل الخامس (1520–1558) Charles V، وأسفرت هزيمة البنادقة أمام العثمانيين عن تخليهم عن معظم ممتلكاتهم من الجزر البحرية، ولم يبقى لهم إلا جزر تينوس وميكونو وقبرص وكريت وفرض عليهم دفع 300 ألف بندقي[71].

رابعاً: الحد من نفوذ الملك شارل الخامس

عند وصول السلطان سليمان القانوني للحكم في العام (1520م) كان يتطلع للتوسع في أوروبا. وهذا الهدف كان يتعارض مع طموحات الملك شارل الخامس، الذي كان ملكاً على النمسا، وإسبانيا، والأراضي المنخفضة

---

[66] أمجان، **سليمان القانوني**، ص 49.

[67] أمجان، **سليمان القانوني**، ص 45، 50.

[68] "الفرمان: هو الأمر السلطاني الرسمي المكتوب الصادر في قضية من القضايا المتعلقة بالدولة"، انظر: صابان، **المعجم الموسوعي**، ص 164.

[69] اوزتان، يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج(1)، ترجمة عدنان سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990، ص 263، 264.

[70] مصطفى، **العلاقات الدولية**، ص 216.

[71] رائيسي، **العلاقات العثمانية**، ص 133.

(هولندا)، وإمبراطوراً على ألمانيا، وحاكماً لجزء كبير من إيطاليا، وكانت جمهوريتا جنوه وفلورنسا[72] تابعتين له، وتخضع لسيادته جمهورية البندقية، وتتبع له مدينة وهران في الجزائر، وتتبع له جزيرة صقلية[73].

وللحد من نفوذ الملك شارل الخامس وإيجاد حليف للدولة العثمانية في أوروبا استجاب السلطان سليمان القانوني لطلب لويس من سافوا Louise de Savoie والدة ملك فرنسا فرانسوا الأول (1515-1547) François Ier[74] – والتي كانت نائبة الملك على عرش فرنسا خلال فترة أسر ابنها الملك فرنسوا الأول – تخليص ابنها الملك فرانسوا الأول من أسره عند الملك شارل الخامس، نتيجة هزيمته في معركة بافيا Pavia التي دارت بينهم في إيطاليا، في شهر شباط/ فبراير 1525م، وكان طلب والدة ملك فرنسا تخليص ولدها الملك فرنسوا الأول من الأسر، حجة قوية للسلطان سليمان القانوني للتحرك في أوروبا باسم ملك فرنسا بصورة شرعية[75].

وبعد تخلص الملك فرنسوا الأول من الأسر نتيجة لتوقيعه على معاهدة مدريد[76] في 1526/1/14م[77]، استمرت العلاقات الفرنسية العثمانية، لمواجهة الملك شارل الخامس الذي بدأت تربطه علاقات سياسية مع شاه إيران طهماسب الأول (1524- 1576م)، وكان هذا التعاون بين الملك شارل الخامس وشاه إيران، يشكل مصدراً من مصادر التهديد لأمن وسلامة الدولة العثمانية[78]، مما تطلب من الدولة العثمانية التحرك في اتجاه فرض سيطرتها العسكرية في أوروبا، من خلال قيامها بحملة عسكرية على المجر، حيث انطلقت الحملة العسكرية من إستانبول في 1526/4/23م، ووصلت إلى صحراء موهاكس (Mohácsi) التي تقع على بعد (170) كم، جنوب بودابست، في أواخر شهر آب/ أغسطس 1526م، وتواجهت مع الجيش المجري في معركة استمرت ساعة ونصف

---

[72] فلورنســا: "مدينة إيطالية تقع شــمال غرب البلاد، كانت تشــكل قوة بحرية كبيرة في القرن الحادي عشــر، ومع ظهور قوة جمهورية جنوه بدأت تتراجع قوتها، ومن أشهر الآثار الموجودة فيها البرج المائل"، انظر: رائيسي، **العلاقات العثمانية**، ص 148.

[73] المحامي، **تاريخ الدولة العلية**، ص 208؛ صقلية: جزيرة في البحر الأبيض المتوسط تقابل إيطاليا فتحها المسلمون سنة 212هـــ/ 827م، واستمر حكمهم لها حتى سنة 453 هـــ/ 1061م، حين استولى عليها المسيحيون، وصقلية اسم مدينة من مدن الجزيرة ولكنه أصبح يطلق على الجزيرة عموما وعرفت الجزيرة به، انظر: الحميري، **الروض المعطار**، ص 366، 367.

[74] الملك فرنســوا الأول وصــل إلى الحكم في فرنســا بعد وفاة الملك لويس الثاني عشــر Louis XII (1462- 1515)، لأنه أقرب عصــبته من الرجال، لعدم وجود أبناء ذكور له، للمزيد عن الملك فرنســوا الأول انظر: الفرنســاوي، مونيقورس، **تاريخ ملوك فرنســا من مبدأهم إلى الملك لويز فيليب**، ترجمة أفندي قاسم خوجة، مدرسة الألسن، (د.م)، (د.ت)، ص 137، 144.

[75] اوزتان، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 267، 268.

[76] تضمنت معاهدة مدريد التي وقعها كل من الملك شارل الخامس والملك فرنسوا الأول التزام الملك فرنسوا الأول بالتخلي عن المطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الملك شارل الخامس مثل مملكة نابلي وولاية ميلان، والتزامه بجعل ابنيه رهينة عند الملك شارل الخامس وتعهده بعدم إخراجهما من الأســـر وأن يفتديهما فيما بعد بمليوني قطعة ذهبية، والتزامه أن يعيد إلى رئيس الجيوش الفرنســـية دي بربون جميع أملاكه، ويذكر مونيقورس الفرنساوي أن المعاهدة عقدت في 1526/6/21م، للمزيد انظر: الفرنساوي، **تاريخ ملوك فرنسا**، ص 142.

[77] بيهم، **فلسفة التاريخ العثماني**، ص 276؛ اوزتان، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 268؛ تضمنت معاهدة مدريد التي وقعها كل من الملك شارل الخامس والملك فرنسوا الأول التزام الملك فرنسوا الأول بالتخلي عن المطالبة بالأراضــي التي يسيطر عليها الملك شــارل الخامس مثل مملكة نابلي وولاية ميلان، والتزامه بجعل ابنيه رهينة عند الملك شـــارل الخامس وتعهده بعدم إخراجهما من الأســـر وأن يفتديهما فيما بعد بمليوني قطعة ذهبية، والتزامه أن يعيد إلى رئيس الجيوش الفرنســية دي بربون جميع أملاكه، ويذكر مونيقورس الفرنســاوي أن المعاهدة عقدت في 1526/6/21م، للمزيد انظر: الفرنساوي، **تاريخ ملوك فرنسا**، ص 142.

[78] Creasy, Edward Shepherd, **History of the Ottoman Turks; from the beginning of their Empire to the present time**. Henry Holt and company, New York, 1878, p165.

قتل خلالها ملك المجر لويس الثاني (1506–1526) Louis II، وهزم فيها الجيش المجري، وفي الثالث من أيلول/ سبتمبر تحرك الجيش العثماني باتجاه بودابست عاصمة المجر وتمكنوا من دخولها في 1526/9/11م، وعاد السلطان سليمان القانوني بعد تحقيق هذا الانتصار إلى استانبول[79].

ونتيجةً لتزايد مطامع الملك شارل الخامس وتهديد عاهل النمسا فيردناند الأول (1525–1564) Ferdinand I، للأراضي المجرية، عاد السلطان سليمان القانوني بحملة عسكرية في العام 1532م، وانتهت هذه الحملة بتوقيع الألمان على معاهدة صلح مع السلطان سليمان القانوني في تشرين الثاني/ نوفمبر 1532م[80]، والتي تضمنت عدم تعدي فيردناند الأول على أراضي الملك زابوليا Szapolyai[81]، والتزام فيردناند الأول بدفع 30 ألف ذهبية لخزينة الدولة العثمانية سنوياً، مقابل ترك بعض الأراضي المجرية في حوزته، واشترطت المعاهدة إرسال الملك شارل الخامس سفيراً من طرفه لعقد الصلح مع العثمانيين، بعد الاتفاق مع فيردناند الأول، وللعثمانيين الحق في نقض المعاهدة إذا لم يقم الملك شارل الخامس بعقد الصلح معهم[82]. لأن كل التحركات العسكرية التي كان يقوم بها فيردناند الأول تتم بموافقة الملك شارل الخامس، الذي سلم فيردناند الأول الإدارة والسيادة الأميرية على أراضي النمسا، حيث اعتبر الملك شارل الخامس أن هذه الأراضي حق موروث له، بعد موت ملك المجر لويس الثاني في معركة موهاكس[83]، في حين كانت سياسة السلطان سليمان القانوني تستهدف ابقاء المجر بعيدة عن حكم الملك شارل الخامس وشقيقه فيردناند الأول، وتحويلها إلى ولاية حدودية تابعة للدولة العثمانية، الأمر الذي يسهم في تحقيق الأمن للدولة العثمانية من خلال عزل أوروبا عن الدولة العثمانية بواسطة هذه الولاية[84].

وليتمكن السلطان سليمان القانوني من تنفيذ سياسته الرامية إلى الحد من قوة وتمدد الملك شارل الخامس في أوروبا، ومحاولات فيردناند الأول المتكررة للسيطرة على مدينة بودين، وبودابست، واحتلال المجر، تطلع السلطان سليمان القانوني إلى التعاون مع ملك فرنسا فرنسوا الأول من جديد، وتمكن من خلال عقد معاهدة الامتيازات التجارية التي وقعها الطرفان في 1536/2/18م، وبهذا التحالف أبعد فرنسا عن المعسكر الأوروبي، لصالح الدولة العثمانية[85]، وتحققت له فرصة إضعاف الملك شارل الخامس، وإبقاء أوروبا مقسمة، وصرف أنظارها عن تشكيل أحلاف عسكرية يمكن الاستفادة منها في مواجهة الدولة العثمانية[86].

---

[79] اوزتان، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص 269، 271.

[80] كوندروز وأوزترك، **الدولة العثمانية المجهولة**، ص 237، 238.

[81] بعد دخول السلطان سليمان القانوني لمدينة بودابست في 1526/9/11، نصب أمير ترانسلفانيا زابوليا Szapolyai ملكاً على المجر، وأميراً على أردل، ومنحه عرش بودابست، على أن يكون تابعاً للدولة العثمانية، مكافأة له على عدم دخوله في الحرب ضد السلطان سليمان القانوني في معركة موهاكس، والسيطرة على المجر، للمزيد انظر: أوزتان، تاريخ الدولة العثمانية، ص 271.

[82] للمزيد حول بنود المعاهدة انظر: محمود، سيد محمد السيد، **تاريخ الدولة العثمانية**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007، ص 263.

[83] كيندي، بول، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ط(3)، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 44.

[84] شوجر، **أوروبا العثمانية**، ص 89.

[85] حرب، محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994، ص 67.

[86] مصطفى، **العلاقات الدولية**، ص 212.

وكان هذا التحالف مفيداً لفرنسا أيضاً في مواجهة الملك شارل الخامس، لأن مهاجمة الدولة العثمانية للمجر والنمسا من خلال شن حملات عسكرية برية، سيشغل الملك شارل الخامس عن التصدي للهجوم الفرنسي على شمال إيطاليا[87]. ويتيح هذا التحالف للسفن التجارية الفرنسية الملاحة في البحر الأبيض، وخصوصاً بعد تعرضها لخطر التدمير والإغراق بعد إصدار ملك البرتغال جون الثالث (1521–1557) John III أمراً للسفن البرتغالية بإغراق أي سفينة فرنسية تلاقيها، وبقيت العلاقة متوترة بين فرنسا والبرتغال حتى العام 1538م، عندما أصدر الملك فرنسوا الأول قراراً يمنع رعاياه من الملاحة في أي منطقة تدعي البرتغال حق اكتشافها، وذلك كتعهد منه بعدم منافسة البرتغال في التجارة عبر البحار، لقاء عدم مطالبتها بديونها على فرنسا[88].

ومن جانب آخر كان تطلع سليمان القانوني إلى أن يسهم التحالف مع فرنسا في الحد من خطر التعاون بين الملك شارل الخامس والقبطان الجنوي أندريه دوريا Andrea Doria الذي قام ببناء أسطول بحري شكل خطراً على حرية الملاحة البحرية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط، وهدد مناطق سيطرتها في شمال أفريقيا، وأصبح الملك شارل الخامس يستخدم هذا الأسطول في مهاجمة السواحل البحرية العثمانية، وقام بتوطين فرسان القديس يوحنا في جزيرة مالطة ومدينة طرابلس الغرب، ووفر لهم الحماية، وكان يهدف من ذلك إيجاد قواعد عسكرية يمكنه الانطلاق منها، عند مواجهة الأسطول البحري العثماني في البحر الأبيض المتوسط[89].

وحتى يتمكن السلطان سليمان القانوني من تنفيذ سياسته التوسعية في البحر الأبيض المتوسط، والحد من خطر التعاون بين الملك شارل الخامس والقبطان اندريه دوريا أمر ببناء أسطول بحري قادر على مواجهة الأسطول الذي بناه أندريه دوريا، وكلف خير الدين بربروسا[90] في العام 1533م، القيام بهذه المهمة وعينه قائداً عاماً للبحرية العثمانية[91]. وبعد أن تم بناء الأسطول البحري العثماني، وجهت الدولة العثمانية حملة عسكرية بحرية على جنوب وغرب إيطاليا في 1543/5/28م، بقيادة خير الدين بربروسا، وبعد الانتصارات التي حققتها البحرية العثمانية توجه الأسطول البحري العثماني إلى ميناء مدينة طولون Toulon الفرنسي، لقضاء الشتاء[92].

ونتيجةً لتوجيه هذه الحملة البحرية العثمانية على جنوب إيطاليا، واستهدافها لسواحل إسبانيا بقذائف المدفعية، في إطار التعاون العسكري بين الدولة العثمانية والمملكة الفرنسية، ضد الملك شارل الخامس، تدخل البابا بولس الثالث (1534–1549) Pope Paul III لعقد صلح بين الملك شارل الخامس، والملك فرنسوا الأول، وبذلك سحب الملك فرنسوا الأول جيوشه من شمال إيطاليا، التي هاجمت الأراضي الإيطالية بالتزامن مع توجيه الحملة العسكرية البحرية العثمانية للسواحل الإيطالية، وتنصل الملك فرنسوا الأول، من عهوده مع السلطان سليمان القانوني،

---

[87] المحامي، **تاريخ الدولة العلية**، ص 209.

[88] هاو، سونيا، **في طلب التوابل**، ترجمة محمد رفعت، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1957، ص 258، 279.

[89] مصطفى، **في أصول التاريخ**، ص 93.

[90] خير الدين بربروسا (1470– 1546م)، اسمه الحقيقي خضر بن يعقوب ولقبه خير الدين باشا، وعرفه الأوروبيين ببربروسا Barba Rossa التي تعني ذا اللحية الحمراء، كان قائداً للأســـاطيل البحرية العثمانية ومجاهداً بحرياً ولد في جزيرة لســـبوس (تقع في اليونان حالياً)، وتوفي في الأستانة، المغلوث، **أطلس الدولة العثمانية**، ص 332.

[91] مصطفى، **في أصول التاريخ**، ص 93.

[92] اوزتان، تاريخ الدولة العثمانية، ص 300، 302.

عندها توجه السلطان سليمان القانوني إلى عقد هدنة مع الملك شارل الخامس في سنة 1543م، على أساس اعتراف الملك شارل الخامس بالفتوح العثمانية، وتعهده بدفع الجزية للدولة العثمانية عن مناطق شمال غربي المجر التي كانت لا تزال في يد الملك شارل الخامس، ولم تلبث الهدنة أن تحولت إلى صلح دائم سنة 1547م، بعد وفاة الملك فرنسوا الأول[93]. وفي العام 1566م، نقض فيردناند الأول الصلح بمهاجمته إمارة ترانسلفانيا Transylvania فتوجه السلطان سليمان القانوني بحملة عسكرية على مدينة زكتوار Zigetvar في المجر، وخلال هذه الحملة توفي السلطان سليمان القانوني في 1566/9/7م[94].

ومن خلال هذا الاستطراد التاريخي للتحرك العسكري العثماني في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط نجد أن الدولة العثمانية تمكنت من خلال اتفاقية الامتيازات التجارية عام 1536م، بناء علاقات التعاون والصداقة مع فرنسا الأمر الذي ساهم في الحد من طموحات الملك شارل الخامس وعرقلة أي خطط يمكن من خلالها حشد قوى أوروبا العسكرية وتهديد أمن الدولة العثمانية، ومن خلال هذه الاتفاقية تمكنت من التدخل في شؤون أوروبا، وكانت هذه الاتفاقية أيضاً سبباً مهماً في رفض فرنسا المشاركة في خطة الملك شارل الخامس القاضية بتوجيه حملة عسكرية بحرية، بمشاركة الأسطول البحري البرتغالي لضرب السفن العثمانية في شرق البحر الأبيض المتوسط[95].

الخاتمة

مثلت التجارة على الدوام أهم مواضيع العلاقات الدولية بين الدول، ولم تكن الدولة العثمانية خلال فترة حكم السلطان سليمان القانوني (1520–1566م) خارجة عن هذه التقاليد.

فكان أول تعامل للسلطان سلمان القانوني مع قضية منح الامتيازات التجارية للدول الأجنبية، من خلال موافقته على تجديد معاهدة الامتيازات التجارية لجمهورية البندقية في 1521/12/11م التي كان يهدف من ورائها ضمان حياد القوة البحرية لجمهورية البندقية خلال الحملة العسكرية التي أراد أن يوجهها لجزيرة رودس التي تمكن فعلاً من السيطرة عليها بتاريخ 1522/12/20م.

ولما كانت أهداف السلطان سليمان القانوني أهداف عسكرية توسعية، فإنه حاول الدخول في علاقات سياسية مع ملك فرنسا فرنسوا الأول، تخدم مصالحه في الحد من نفوذ الملك شارل الخامس، الذي كان يعد منافسه القوي في أوروبا، لذا عقد معاهدة امتيازات تجارية مع ملك فرنسا في 1536/2/18م، وقدم له معونة عسكرية ساعدته في توجيه الضغط العسكري على الملك شارل الخامس.

ويلاحظ أن الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لكل من جمهورية البندقية والمملكة الفرنسية، ساعدت السلطان سليمان القانوني في مشروعه التوسعي، فتمكن من التعمق في أوروبا حتى وصل إلى مشارف مدينة فينا.

---

[93] مصطفى، في أصول التاريخ، ص 97.

[94] كولن، سلاطين الدولة العثمانية، ص 11، 112.

[95] الثقفي، **معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية**، ص 152، نقلاً عن: محمد عبد المنعم، الغزو العثماني لمصر.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

كما استفادت الدولة العثمانية من منحها الامتيازات التجارية في خدمة اقتصاد الدولة، المتمثل في توفير السلع والمنتجات المختلفة التي تتطلبها أسواق الدولة في مختلف الأقاليم، وتمكنت في نفس الوقت من تسويق وتصدير الفائض عن حاجتها من المنتجات الزراعية، والمصنوعات الحرفية التي ينتجها السوق العثماني، وتنشيط حركة التجارة البرية والبحرية عبر أقاليم الدولة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الامتيازات التجارية ساهمت في خدمة مصالح الدولة العثمانية خلال فترة الدراسة (1520–1566م)، وأن تلك الفترة كانت تشكل فترة قوة عسكرية للدولة العثمانية، وكانت خلال تلك الفترة أيضاً تتمتع بوفرة في المحاصيل والإنتاج الزراعي، وتنامي الصناعات الحرفية المختلفة.

وكان قرار منح الامتيازات التجارية في الدولة العثمانية يستهدف دولاً يمكن أن تؤدي العلاقات السياسية والعسكرية والتجارية معها في خدمة مصالح الدولة العثمانية، لذا كان تحديد العلاقة مع البندقية ناتج عن قوتها البحرية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى نشاطها التجاري الكبير، أما العلاقات مع فرنسا؛ فلرغبة السلطان العثماني سليمان القانوني الضغط على الملك شارل الخامس في جنوب غرب القارة الأوروبية، من خلال حليف يمكن الاعتماد عليه وقت الحاجة، والمتمثل بشخص الملك الفرنسي فرنسوا الأول، ولضمان عدم اتحاد أوروبا ضد الدولة العثمانية، من خلال موقع فرنسا الجغرافي الذي يفصل شبه الجزيرة الأيبيرية عن باقي دول أوروبا.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

- أباظة، فاروق عثمان، **أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر**، ط(2)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- الباروني، عمر محمد، **الأسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952.
- بيهم، محمد جميل، **فلسفة التاريخ العثماني**، دار صادر، بيروت، 1925.
- حرب، محمد، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994.
- الحميري، محمد بن عبدالمنعم (ت900هـ/ 1494م)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، ط(2)، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1984.
- رائيسي، إدريس الناصر، **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، دار الهادي، بيروت، 2007.
- الزوكة، محمد خميس، **جغرافية العالم الإسلامي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- سرهنك، إسماعيل، **حقائق الأخبار عن دول البحار**، (د.ن)، بولاق، 1894.
- صابان، سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
- الصباغ، ليلى، **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر**، (ج1)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989.
- علي، صلاح أحمد هريدي، **الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية 923- 1213هـ/ 1517- 1798م**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- كوندرز، أحمد آق، وأوزترك، سعيد، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إستانبول، 2008.
- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ط(9)، دار الفارابي، بيروت، 2007.
- المحامي، محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

- محمود، سيد محمد السيد، **تاريخ الدولة العثمانية**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط(2)، دار الشروق، بيروت، 1986.
- مصطفى، نادية محمد، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، ج(1)، دار البشير، مصر، 2015.
- المغلوث، سامي عبدالله، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 2014.

ثانياً: المصادر التركية المترجمة

- أوزتان، يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج(1)، ترجمة عدنان سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، 1990.
- أوغلي، أكمل الدين إحسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، استانبول، 1999.
- إينالجك، خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ط(2)، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2014.

ثالثاً: المراجع الأجنبية المترجمة

- أمجان، فريدون، **سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين**، ط(2)، ترجمة جمال فاروق، واحمد كمال، دار النيل، (د.م)، 2015.
- دل، شارل، **البندقية جمهورية أرستقراطية**، ترجمة أحمد عزت وتوفيق إسكندر، دار المعارف، مصر، 1947.
- شوجر، بيتر، **أوروبا العثمانية 1354- 1804**، ترجمة: عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998.
- الفرنساوي، مونيقورس، **تاريخ ملوك فرنسا من مبدأهم إلى الملك لويز فيليب**، ترجمة أفندي قاسم خوجة، مدرسة الألسن، (د.م)، (د.ت).
- كلو، آندريه، **غازي الغزاة سليمان القانوني**، ترجمة محمد الرزقي، دار التركي للنشر، تونس، 1991.
- كواترت، دونالد، **الدولة العثمانية 1700- 1922**، ترجمة أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.
- كولن، صالح، **سلاطين الدولة العثمانية**، ترجمة منى جمال الدين، دار النيل، القاهرة، 2014.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020

- كيندي، بول، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ط(3)، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- لامب، هارولد، **سليمان القانوني سلطان الشرق العظيم**، ترجمة شكري محمود، شركة النبراس للنشر والتوزيع، (د.م)، (د.ت).
- مانتران، روبير (محرر)، **تاريخ الدولة العثمانية**، (ج1)، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
- نيقولاي، إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516- 1574**، ترجمة يوسف عطا الله، دار الفارابي، بيروت، 1988.
- هاو، سونيا، **في طلب التوابل**، ترجمة محمد رفعت، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1957.

رابعاً: الدوريات

- الثقفي، يوسف علي رابع، **معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941 هـ ـــــ 1535 م**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد (6)، مجلد 6، جامعة أم القرى، 1982.
- ربابعة، إبراهيم، **شواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقيتا الامتيازات العثمانية الفرنسية (عام 942 هـ 1536م/ وعام 1084 هـ 1673م)**، Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Sayı:39 Yıl: 2015/2.
- العريض، وليد، **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد (1)، مجلد 24، الجامعة الأردنية، عمان، 1997.

خامساً: المراجع الأجنبية

- Issawi Charles, **An Economic History of the Middle East and North Africa**, Columbia University Press, New York, 1982.
- Creasy, Edward Shepherd, **History of the Ottoman Turks; from the beginning of their Empire to the present time**. Henry Holt and company, New York, 1878.
- La Jonquière, A, Vicomte de, **Histoire de l'Empire Ottoman**, depuis les origines jusqu'à nos jours, Hachette, Paris, 1914.
- Quataert, Donald, **The Ottoman Empire 1700-1922**, Cambridge UP, 2000.

©جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي/ جامعة الزيتونة الاردنية 2020